



في هذه الظروف التي تمرّ بها الجمهورية الشامية، قلب الأمة السورية ودرعها الحصين، ومع تواتر الأحداث وبسرعة تتذرّ بما لا يتمناه أحد من أبناء أمتنا الأبية، نعود للتذكير بأن البلاد باتت في وضع يقتضي الانتقال إلى مرحلة العمل الجراحي النوعي المتمثل بالإصلاح الشامل، وخاصة في الشأن السياسي. ولا بدّ لنا من الإعلان عمّا تقتضيه الخطوات الإنتقادية المطلوبة:

1- تشكيل لجنة مهمتها إعادة دراسة مواد الدستور وتكون متخصصة بالقانون والسياسة والاجتماع... مشهود لأعضائها بالنزاهة بما يليبي حاجات الشعب السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

2- رفع حالة الطوارئ والأحكام العرفية.

3- إصدار قانون عصري للأحزاب بحيث تصبح كافة الأحزاب متساوية في الحقوق والواجبات، ويقرّر صندوق الاقتراع وزنها السياسي.

4- إصدار قانون جديد للمطبوعات بما يفسح المجال لبروز منابر إعلامية وطنية حقيقية تقوم بواجبها في كشف الأخطاء والعيوب وفضح بؤر الفساد، ومخاطبة الشعب خدمة لقضايا الكبرى.

5- استقلالية القضاء وإرساء مبدأ سيادة القانون وفصل الملفات السياسية عن الملفات الأمنية.

6- تعديل وتطوير قوانين الانتخاب الخاصة بمجلس الشعب والإدارة المحلية.

7- منح الهوية السورية لكلّ من تتوفّر فيهم شروط المواطنة الحقّة بغضّ النظر عن انتماءاتهم الدينية أو "العرقية".

8- جعل الإصلاح ومحاربة الفساد والإفساد والهدر والفوضى منهجاً وتربية تلتزم بها كافة مؤسسات المجتمع.

إن الظرف مؤاتٍ للانتقال بالبلاد من الحالة التي هي فيها إلى وضع يجعل الشعب كلّ وحدة متماسكة في وجه الأخطار الخارجية وبهيئته للقيام بخطوات التنمية والانتقال إلى عصر العلم والمعرفة.

إننا نتوقّع إنجاز ما ما يؤمّن مصالح الشعب على ما نعهد في السيد رئيس الجمهورية العربية السورية من أخلاقٍ عالية وبُعد نظر وتفكير إستراتيجي؛ كما نعتد على شعبنا السوري المعروف بالوطنية وحبّ التضحية في سبيل المصلحة العليا.

وبالإشارة إلى أحداث درعا المؤسفة، فلا يمكننا إلا أن ندين ونشجب إطلاق النار من أية جهة صدر. وإنّ من بدأ إطلاق النار هو المسؤول عما آلت إليه الأمور، ونناشد الجميع الابتعاد عن العنف تجنّباً لأيّ ضرر بمصالحنا القومية.

ولتحّي سوريا حياة حرة كريمة مرفوعة الرأس

رئيس الحزب السوري القومي

في 22 آذار 2011

الاجتماعي

الدكتور علي حيدر